دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الإعلام والسياسة : انتخابات 2005
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	رمضان، وليد
المجلد/العدد:	مج 5, ع 18
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الشهر:	أبريل
الصفحات:	173 - 174
رقم MD:	334829
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	التنشئة السياسية، مصر، الاصلاح السياسي، وسائل الاعلام، الانتخابات، المشاركة السياسية، الأحزاب السياسية، حقوق الإنسان، الديمقراطية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/334829

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإعلام والسياسة: انتخابات ٢٠٠٥

ندوة معهد الأهرام الإقليمى للصحافة

القاهرة: (٢٢-٢٤ مارس ٢٠٠٥)

ليس من شك أن تدعيم مسيرة الإصلاح ورفع مستوى الممارسة الديمقراطية التى تشهدها الساحة السياسية فى مصر حاليا، فى ظل المبادرة التاريخية التى اتخذها الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور فرضت على كل فئات المجتمع ضرورة التفاعل مع -والارتفاع لمستوى- هذا الحدث التاريخى الذى يعد خطوة غير مسبوقة فى التاريخ السياسى لمصر، إضافة إلى تفعيل دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى فى تعزيز الديمقراطية والمشاركة الشعبية فى انتخابات ٢٠٠٥، واستثمار التجربة التعددية التى مرت بها مصر، والتعرف على طبيعة النظام السياسى والانتخابى فى مصر ووسائل الدعاية الانتخابية وتخطيط الحملات الانتخابية.

أما من جانب تعظيم دور الإعلام فى تشكيل الثقافة السياسية للرأى العام وتأثيره سلبا وإيجابا فى السلوك الانتخابى للمواطنين وتعزيز إجراء انتخابية حرة ومنصفة فكان أهم المحاور والنقاط التى ناقشتها جلسات الدورة التدريبية "التغطية الإعلامية لانتخابات ٢٠٠٥" للصحفيين والإعلاميين بالمؤسسات الصحفية والإعلامية المختلفة على مدى ثلاثة أيام والتى نظمها معهد الأهرام الإقليمى للصحافة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية.

فى الجلسة الافتتاحية أكدت الدكتورة هويدا مصطفى المشرف على البرنامج ومستشار معهد الأهرام الإقليمى للصحافة على مسئولية الإعلام تجاه قضايا نشر المعلومات وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتشجيع التغطية المحايدة للانتخابات وتحقيق التوازن فى التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية للمرشحين، وأضافت أن الإعلام يلعب دورا هاما فى تغطية الانتخابات التى تعد جزءا حيويا من المشاركة السياسية وزيادة مجال المشاركة فى صنع القرار وتثقيف المواطنين فى دوائرهم الانتخابية وإدارة العملية الانتخابية.

كما أشار السيد أرنو كيلر المدير الإقليمى لمؤسسة فريدريش ناومان الألمانية إلى أن الصحافة قادرة على أن تكسب الكثير فى عصر الإنترنت عن طريق التعددية لأن الصحافة المطبوعة تفسر الأحداث وتحللها وتقوم بتنمية الوعى السياسى للمواطنين، وعلى الإعلام أن يقوم بدوره فى دفع المواطنين للتصويت فى الانتخابات لمرشحيهم.

وأوضح الدكتور مصطفى الفقى رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشعب فى كلمته أن مبادرة الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور لم تكن وليدة اليوم، بل كانت واضحة منذ عقد المؤتمر العام للحزب الوطنى فى سبتمبر ٢٠٠٢ حين طلب الرئيس مبارك أن يكون اختيار رئيس الحزب بالانتخاب المباشر وهذا كان بمثابة مقدمة لما يحدث الآن، مشيرا إلى أن الرئيس مبارك صادقا فيما توجه إليه وأرسى قاعدة انتخابية فى المستقبل لتدعيم مسيرة الديمقراطية وفتح الباب أكثر أمام قيادات الأحزاب.

وأضاف الفقى إن تغيير المادة ٧٦ من الدستور كانت أصعب ما يكون وبمثابة الخروج من عنق الزجاجة، وأن عملية الانتخابات بها موروثات عائلية وقبلية وإخراج أمنى وحسابات وترتيبات وكلها ليست خطيئة النظام. ولكنها نتيجة للفقر السياسى ولأن فكرة المغامرة والتغيير صعبة على المواطن المصرى. وأشار إلى أن هناك مدرستين فى الممارسة السياسية الأولى تنتقد وتعارض، والثانية ترى وتتحرك والذى يعارض يجب أن يبنى معارضته على حقائق.

ونبه الفقى إلى ضرورة التوازن الإعلامى فى التغطية الإعلامية حيث أن الإعلاميين لا يستخدمون هامش الحرية المتاح لهم الذى يتعدى الـ ٧٠٪ إلا أن الكثير يؤثر السلامة ولا يتجاوز الـ ٥٠٪ بالرغم أن المناخ الحالى يسمح بتحرير الأفكار حتى تتواكب مع روح العصر. وأشار إلى أن الصورة ليست وردية والرئيس مبارك يريد الخير لهذا البلد والانتخابات لن تأتى برئيس جديد ولكن هناك دلالة على إرساء قاعدة انتخابية، وفى انتخابات عام ٢٠١١ ستكون قدراتنا مختلفة وطالب الأحزاب ومختلف القوى السياسية فى المجتمع بتشجيع خطوة الرئيس مبارك والحماس لها والتأكيد عليها وطلب المزيد وهى لا شك خطوة كبيرة وتحمل قدرا من التفاؤل.

وفى جلسة تميزت بالصراحة والشفافية والحوار المفتوح حول التعددية الحزبية فى مصر استعرضت الدكتورة هالة مصطفى رئيس تحرير مجلة الديمقراطية التجربة المصرية والتعددية الحزبية الثرية والفريدة فى تاريخ مصر السياسى، وأوضحت أن مصر تتمتع بأنها مجتمع سلطة مركزية قادرة على إقامة دولة قومية حديثة تقوم على أساس فكرة المواطنة، مشيرة إلى أن مصر مرت بتجارب سياسية عديدة وغنية وتنقلت من أشكال ونظم مختلفة بدءا من الحقبة الليبرالية الأولى وهى الوليد الطبيعى لقيام دولة حديثة تميزت بأنها أول تجربة حزبية تعددية وبرلمانية، ووضعت أسس أول دستور ليبرالى فى البلاد وهو دستور ١٩٢٣

كما ازدهرت فيها الصحافة وانتشرت ثقافة الحقوق والحريات المدنية بكافة أشكالها.

وأوضحت الدكتورة هالة مصطفى أن هذه التجربة انعطفت مع التحول إلى شكل نظام الحزب الواحد الذى ميز فترة الخمسينيات والستينيات حتى عادت مرة أخرى للتعددية المقيدة فى منتصف السبعينيات. ورغم أن هذا التحول تميز بالعودة إلى صفة تعدد الأحزاب إلا أنه فرضت عليه قيود عديدة مقيدة للحريات، اعتبرت أن الإصلاح الذى يحدث الآن فى مصر يعطينا دلالة قوية لتصحيح مسار التعددية الحزبية من خلال إلغاء القوانين الاستثنائية ومباشرة الحقوق السياسية إلى استثمار التعديل الأخير الذى أقره الرئيس مبارك بتعديل المادة ٧٦ من الدستور.

وأكدت الدكتورة هالة أن قانون الطوارئ لا يعوق التطور السياسى فالديمقراطية ليست مجرد أحزاب فهى حرية صحافة وتعدد آراء ومناخ سياسى عام مشجع موضحة أن -قانون الطوارئ أقر لأسباب أمنية وبسبب الجماعات التى ظهرت بدون شرعية ونشطت تحت الأرض- مشيرة إلى أن هناك عزوفا عن المشاركة السياسية لأنه ليس هناك عقد من طرف واحد. وبسبب فكرة العقد الإجتماعى عرفت أوروبا التعددية والحرية والديمقراطية معتبرة أن مسألة المشاركة السياسية مسألة حيوية، ونبهت إلى أن النخبة الحزبية بأكملها قديمة والتجربة الحزبية تحتاج إلى فكر ودماء وروح جديدة وأن أغلب الأحزاب ليس لها وجود حقيقى فى المجتمع لأن الحزب يقاس بالبرنامج الخاص به ومدى القدرة على التكيف معه، وأن الطريقة التى صيغ بها قانون الأحزاب ليست مقيدة وأنه إذا تم تنظيم الأحزاب فربما تخرج من الساحة.

وتناول عباس الطرابيلى عضو الهيئة العليا لحزب الوفد ورئيس تحرير جريدة الوفد فى كلمته الحياد الإعلامى والحياد الحكومى وحماية رأس المال من استغلاله فى المعركة الانتخابية لصالح حزب بعينه، وأكد أن الإعلام الحزبى أضعف من أن يخوض معركة وسط الإعلام الحكومى، وأن التغطية الإعلامية المنصفة للانتخابات القادمة ستلعب دورا حيويا وهاما وطالب بضرورة السماح للصحفيين بدخول لجان التصويت ولجان الفرز وأن يكون بمثابة جهاز للرقابة على الانتخابات لأن المعركة الانتخابية القادمة ستكون شرسة. مشيرا إلى أن من أهم مطالب أحزاب المعارضة إلغاء قانون الطوارئ، وأوضح أن الإصلاح فرصة يجب اغتنامها والرئيس مبارك يريد انتخابات نظيفة فى عهده لكن هناك البعض من حوله يريدون أن يجهضوا كل هذه المحاولات.

ويرى نبيل زكى رئيس تحرير جريدة الأهالى أن الصحفى عليه أن يتحرر من القواعد والقيود التى تفرض عليه عند التغطية الصحفية للانتخابات لأن الصحفى باحث عن الحقيقة ولا يسير حسب أهواء الحزب الذى ينتمى إليه فيكون له استقلاليته الفكرية ولديه مبادئ يسير عليها، وعلى الصحفى أن يضع الدوائر الساخنة فى الانتخابات فى أولويات اهتماماته أثناء متابعتها وأن يكون ملما بالظروف التى تكتنف هذه الانتخابات هل هى تقليدية أم حاسمة، وأن يكون دارسا لقانون الانتخابات والثغرات التى يتم من خلالها التزوير.

بينما طالبت الدكتورة ليلى عبدالمجيد أستاذ الصحافة والإعلام جامعة القاهرة بإجراء استطلاعات للرأى العام من الآن عن انتخابات ٢٠٠٥ مشيرة إلى ضرورة الاهتمام بالأميين لأن دورهم مهم جدا فى هذه الانتخابات، وأوضحت أن تخصيص مساحات إعلانية للمرشحين يجب أن تخضع لضوابط وأن يتم فتح الباب للقيد فى الجداول الانتخابية مرة أخرى حيث تقتصر المدة على شهرين فقط، ويجب على الإعلام أن يقوم بدوره ونادت بأن يكون الانتخاب ببطاقة الرقم القومى وليس بالبطاقة الانتخابية، وأن يتم تفعيل قانون البلطجة بكل حسم فى انتخابات ٢٠٠٥ لمنح الفرصة للناخبين بأن يدلوا بأصواتهم ويؤدوا واجبهم.

وأشار الدكتور فاروق أبوزيد أستاذ الصحافة بجامعة القاهرة إلى أن التغطية الإعلامية للانتخابات إذا لم تكن موضوعية وصادقة فإن الإعلام يرتكب جريمة فى حق المجتمع لأن هامش الحرية المتاح حاليا يسمح للصحافة القومية والحزبية والمستقلة بأن تعمل بكفاءة وتؤثر فى الوضع السياسى العام، مشيرا إلى أن الإعلام يلعب دورا مهما فى تشكيل الثقافة التعددية لدى الرأى العام وأن إدارة العملية الانتخابية علم له أسس وضوابط وستشهد انتخابات ٢٠٠٥ انتخابات حقيقية وسيكون هناك استخدام مهارات التسويق السياسى وفنون الإعلام الترويجى.

وتناول كل من الدكتور على الصاوى أستاذ العلوم السياسية؛ جامعة القاهرة والدكتور صفوت العالم أستاذ الإعلام بذات الجامعة الجانب التطبيقى والعملى فى تدريب الصحفيين والإعلاميين من خلال شرح التطور التاريخى للانتخابات فى مصر من الأخذ بنظام الانتخاب الفردى إلى الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة "المطلقة / المغلقة" والأخذ بنظام الانتخاب المختلط.

إضافة إلى إبراز دور الإعلام وتوضيح الرؤية حول القضايا الأساسية التى تهم الناخب فى الحياة السياسية ونقل المتلقى من مقاعد المشاهد أو القارئ إلى مشارك فى الواقع السياسى وممارس للحقوق التى كفلها له الدستور ودفعه إلى ممارسة الديمقراطية بصورة فعالة ومشاركة حقيقية فى الحياة السياسية ولا يكتفى بالعزوف عن المشاركة لمفاهيم وصور انطبعت لديه، وناقشت ورش العمل التدريبية أهمية التزام الصحفى والإعلامى بمبادئ الحياد فى نشر المعلومات وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وضرورة تعرفه على النظام السياسى والنظام الانتخابى فى مصر ووسائل الدعاية الانتخابية وأسس تخطيط الحملات الانتخابية واقتصاديات العملية الانتخابية وأخلاقيات تعامل وسائل الإعلام فى العملية الانتخابية، ودور الإعلام فى دعم المشاركة، السياسية وزيادة مجال المشاركة فى صنع القرار وتثقيف المواطنين فى دوائرهم الانتخابية، إضافة إلى رفع مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب ومتابعة الحملات الانتخابية وتعزيز إجراء انتخابات حرة ومنصفة.

وليد رمضان